

تاريخ الإرسال (2015/08/09)، تاريخ قبول النشر (2015/10/26)

د. سهير مصطفى أبو ودلالة^{*1}

أ. محمد أكرم شاهين¹

لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،
قطاع غزة، فلسطين

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: Sameer30@hotmail.com

أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي "حالة بعض الدول العربية المقترضة 2000-2013"

الملخص:

تبحث هذه الدراسة تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية المقترضة، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة وأسبابها في الفترة الممتدة، من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية المتمثلة بالادخار والاستثمار من ناحية والصادرات والواردات من ناحية أخرى، وبيان طاقة الدول المقترضة على خدمة تكاليف دينها الخارجي، وكذلك معرفة الآثار الناجمة عن الدين الخارجي من خلال الإفراط في الاعتماد على هذا النوع من التمويل، كما تهدف إلى توضيح الارتباط بين المديونية ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام المنهج الوصفي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية والبيانات ذات العلاقة، ثم اعتماد المنهج القياسي لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة الفرضية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي لدول الحالة بالأسلوب الإحصائي الجمعي.

كلمات مفتاحية:

الديون الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات.

The Effect of the External Debts on the Economic Growth "The Case of some Borrowing Arab Countries 2000-2013"

Abstract

This study examines the analysis of external debt impact on economic growth for some borrowing Arab countries, so the study aimed to find the external debt history evolution of the borrowing Arab countries and its causes in the approved period, by relying on the economic theory of saving and investment on the one hand, and exports and imports on the other hand, and the show how could the borrowing countries service its external debt costs, and also to know the over-reliance effects on external debt through this type of financing, it also aims to clarify the link between debt and economic growth rates through the use of descriptive approach that uses tables, percentages and the related data, then the adoption of a standard approach to test the research hypotheses to explain the true relationship between the dependent and independent variables to check the validity of the hypothesis. The main result of the study analysis shows that there is an inverse relationship between the external debt and GDP for all case countries.

Keywords:

External Debt, Economic Growth, Exports.

المقدمة:

تحتاج الدول إلى رؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، فإذا ما عجز الادخار عن تمويل الاستثمارات لدفع عجلة النمو، فإنها عادة ما تلجأ للاستدانة من جهات تتمتع بفائض رأسمالي، علماً بأن لجوء الدول للاستدانة في أغلب العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة لم يحقق الهدف المرجو من عملية التنمية؛ بل أتى بنتائج عكسية أضرت بالمصلحة الاقتصادية للدولة وأوقعها في شرك هذا الدين. فحدوث ارتفاع ملحوظ في نسبة المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية سينجم عنه زيادة في أعباء الدين الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الحصيلة من الاحتياطي النقدي للدول كما هو الحال في اقتصاديات الدول العربية المدينة ليسبب عجزاً مستمراً في موازين مدفوعاتها.

تحديد المشكلة:

تتمثل في تأثير الديون الخارجية على جهود التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التالي:

ما هي الآثار المترتبة للديون الخارجية على النمو الاقتصادي؟
وينفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

أ. الديون الخارجية التي حصلت عليها الدول العربية حققت النمو الاقتصادي المنشود؟

ب. ما هي العوامل التي تكمن وراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية المدينة؟

ج. هل لدى الدول العربية المدينة طاقة وقدرة على خدمة ديونها؟

حدود الدراسة:

أ. **الحدود الزمنية:** ستمتد فترة الدراسة بين الفترة (2000-2013) لكن ستتطرق الدراسة لمجمل الحقبة السابقة، خاصة للفترات التي شهدت مقترحات لعلاج المشكلة الديون في تسعينات القرن الماضي، ولتصبح السلسلة الزمنية صالحة للقياس.

ب. **الحدود المكانية:** تشمل الدول العربية المقترضة حسب تصنيف البنك الدولي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

أ. تسليط الضوء على واقع الديون الخارجية للدول العربية وأسباب تفاقمها.

ب. تحديد طاقة اقتصاديات الدول العربية المدينة على خدمة تكاليف الدين الخارجي.

ج. قياس مدى إسهام الديون الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في دول الحالة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التالي:

أ. إن قضية الديون الخارجية تشكل مسألة خلافية خاصة فيما يتعلق بأوجه استخدامها.

ب. تمثل أهمية في الحاضر والمستقبل لصانعي القرار.

ج. تمثل أهمية للمهتمين وتمثل إضافة خاصة للوضع الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

اتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المراحل التي مرت بها أزمة المديونية الخارجية، بالإضافة لاعتمادها المنهج القياسي لتوضيح مشكلة الدراسة باعتبار أن المتغير التابع هو النمو الاقتصادي، والمتغير المستقل يعبر عنه بالديون الخارجية، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

مجتمع وعينة الدراسة:

وهي كالتالي: (الجزائر، اليمن، مصر، لبنان، تونس، المغرب، الأردن، سوريا، السودان)، ويفرد مبحث بالمديونية الخارجية الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. أبو حصيرة (2015م): "الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى: قياس العلاقة بين الدين الخارجي والنواتج المحلي لفلسطين من خلال النماذج الإحصائية.

توصلت الدراسة إلى: العلاقة العكسية بين الناتج المحلي والدين الخارجي وعلاقة عكسية بين البطالة والدين الخارجي.

2. الكواز (2011م): "مساعداً التنمية الرسمية" مع الإشارة للبلدان العربية".

هدفت الدراسة إلى: التعرف على عدد من آليات علاقة الفقر بمساعداً التنمية الرسمية، وتحديد دور المساعداً التنمية الرسمية في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى: أنه رغم تنامي مصدر التمويل المتمثل في مساعداً التنمية الرسمية كمصدر من مصادر التنمية في البلدان النامية إلا أن أهميته لم تزل متواضعة. وأظهرت أن الاستفادة من هذا المصدر التمويلي يحتاج ضرورة توفر آلية لضمان الإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالفقر لتحسين مؤشرات التنمية فيها.

3. رضا (2010م): "دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي".

هدفت الدراسة إلى: إظهار تطور المديونية الخارجية في الدول النامية عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وكشف آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية وكذا على الاقتصاد الجزائري.

توصلت الدراسة إلى: أن للديون الخارجية أثراً سلبياً على الدول النامية فبدلاً من أن تقوم بدور مساعد في التنمية، ساهمت في بقائها تابعة للإملاءات والضغوط الأجنبية. واعتبرت وجهة الإنفاق المستعمل للقروض الخارجية سبباً من أسباب تفاقمها فبدلاً من أن يكون إنفاقاً استثمارياً استخدمت الدول حصيلة القروض في الأغراض الاستهلاكية.

4. ميشيل (2009م): ورقة بحثية "القروض التي تعقدها السلطة الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى: إلى تحديد حجم الاقتراض الفلسطيني وتحديد آليته، وتوضيح آثاره على الطاقة الاستيعابية ومعدلات التضخم، وبيان الآثار السياسية للديون الخارجية، ثم معرفة دور الخطط التنموية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة في استغلال أموال القروض ودور الفساد في هدرها.

توصلت الدراسة إلى: أن حجم القروض التي تعقدها السلطة شهدت طفرات كبيرة جداً في سنوات عدة، كما يمكن أن تكون لها آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية على الأجيال إذا لم يتم كبح جماحها، وأوصت بتمويل المشاريع حسب الأولويات، والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني، وضمن التوجهات الرئيسة لخطة تنمية فلسطينية موضوعية.

5. جابر (2005م): "التمويل الأجنبي، الواقع ... والتحديات".

هدفت الدراسة إلى: توضيح التدفقات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية بشقيها المساعداً والقروض الخارجية، وكذلك تحديد الشروط التي تعتمدها الدول المانحة في تقديم المساعداً.

توصلت الدراسة إلى: أن التأثير في تحديد أولوية مساعداً الدول المانحة يساهم بشكل مباشر في الفائدة المرجوة منها. وأن المساعداً ساهمت في تخفيف آثار الإغلاقات الإسرائيلية عن طريق برنامج فرص تشغيل ودعم الموازنة العامة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. اميكا (2008م):

"Foreign Debt And Domestic Savings In Developing Countries"

هدفت الدراسة إلى: تحديد طبيعة العلاقة الاقتصادية الوصفية للمدخرات والديون الخارجية كل على حدة، لقياس درجة واتجاه الارتباط بين الديون الخارجية والمدخرات المحلية.

توصلت الدراسة إلى: أنه يوجد ارتباط سلبي وسببي بين الديون الخارجية والادخارات المحلية من خلال الوصف النظري. وبيّنت أنه يمكن للمدخرات أن تؤثر وتتأثر في المدى القصير وال المدى الطويل.

2. بنديكت كليمنتس ورينا بيشاريا (2003م):

"External Debt, Public Investment, And Growth In Low-Income Countries"

هدفت الدراسة إلى: فحص القنوات التي من خلالها أن تؤثر على الدين الخارجي للدول منخفضة الدخل، وتحديد المستويات التي تستطيع الدول عندها خدمة ديونها.

المتناهية. وتم قياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي، بنموذج قياسي يراعي خصوصية كل دولة على حدة، وبالرغم من حداثة بيانات العامين الأخيرين 2012-2013 إلا أن الباحثين اعتمدا على بيانات البنك الدولي باعتبارها بيانات أولية تقترب من الدقة.

أولاً: تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة وأسبابها:

1. تطور تاريخ الديون الخارجية للدول العربية المقترضة: مرت الديون الخارجية للدول العربية بمراحل مختلفة منذ بداية السبعينات بعد انتهاء مراحل التحرر الوطني، ولتتبع تاريخ الديون لدول الحالة ننظر الجدول (1) التالي:

توصلت الدراسة إلى: أن المستويات العليا من الديون الخارجية ستخفض من النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل كما أن الزيادة في الديون الخارجية تؤثر سلباً على الاستثمارات الخاصة.

الإضافة العلمية للدراسة الحالية:

رغم منهجية الدراسات السابقة إلا أن الدراسة الحالية عمدت الى تتبع كل دولة على حدة ومعرفة الأسباب التي دفعتها إلى الاقتراض الخارجي، كما ويتعرض الباحثين إلى اقتصاديات دول الحالة بين الفترة المقدرة للبحث من خلال دراسة وافية للنتائج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة لبيان التطور الحقيقي في مكونات الناتج حسب الإنفاق، وكذلك حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتوضح الدراسة قدرة دول الحالة على خدمة دينها. وبينت أنواع الديون الخارجية حسب مكوناتها ليتسنى جمع البيانات بالدقة

جدول 1 يوضح تطور إجمالي الديون الخارجية في ذمة دول الحالة بالمليون دولار (1970-2000)*								
الدولة	1970	1975	1980	1982	1985	1990	1995	2000
الأردن	119	341	1382	2040	3189	7202	6624	6183
تونس	541	1028	3388	3635	4700	6878	9215	9684
الجزائر	940	4633	17040	14891	16398	26668	31303	23449
السودان	298	1251	4147	5668	6846	9651	10275	10639
سوريا	232	685	2917	5289	9012	14547	16661	16464
لبنان	64	46	216	343	400	358	1601	7704
مصر	1351	3631	14693	22003	29757	28439	31023	24906
المغرب	886	2498	8488	10354	13579	23847	23521	19101
اليمن	-	-	-	-	-	5160	5528	4109

*السنوات المختارة تعتبر أكثر حساسية للدين الخارجي فمثلاً بداية السبعينات هي السنة التي بدأت المنظمات الدولية ضمن نظام تسجل دولي تسجل الديون، وعام 1982 هي سنة انفجار الأزمة، أما الأعوام بعد ذلك حتى 1995 هي سنوات عمليات الجدولة.

المصدر: عمل الباحثين: منظمة التجارة العالمية والتنمية، الأونكتاد، إحصاءات الدين الخارجي 1970-2000.

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:
أ. الديون المستحقة على جميع دول الحالة ارتفعت من الفترة 1970 حتى 1975 بمعدلات مهولة، ولعل السبب هو نيلها استقلالها فبدأت بالبحث عن رفع مستويات معيشة مواطنيها من جهة، والفوائض المالية التي توفرت في الدول الدائنة

خصوصاً (الديون الخاصة) من جهة أخرى، فمثلاً ارتفعت ديون الأردن 186.5% وديون تونس 230% وديون الجزائر 393% وديون السودان 320% وديون سوريا 195% وديون لبنان 28% وديون مصر 169% وديون المغرب

ب. حدوث عجز كبير في الميزان الخدمي مما أدى لقصور في تغطية عجزها التجاري.

ج. تذكر الإحصاءات الخاصة بالمالية العامة أن عجز الموازنة بلغ 5287 مليون ليرة لبناني بنهاية 1980 فاقترضت لتغطية نحو 16.2% من ذلك العجز (صندوق النقد العربي، 1985، ص25).

دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر): اشتركت جميعها في الأسباب التالية:

أ. تشدد شروط الاقتراض وحدث انتقال سلبي للموارد على شكل أعباء لمدفوعات قديمة.

ب. زيادة الواردات بسبب ارتفاع أسعار النفط في حين أن أغلب السلع الاستهلاكية مدعومة.

ج. انخفاض أسعار الفوسفات عالمياً خصوصاً أنه متوفر نسبياً في دولة المغرب، ويعتبر الممول الرئيسي لإيرادات موازنتها، بجانب نسبته التي تشكل 40% من صادراتها.

د. قيام تونس بتقويم سعر صرفها بأكثر من قيمته الحقيقية فاختلقت مدفوعاته الخارجية.

المملكة الأردنية الهاشمية:

أ. بعد هبوط أسعار النفط في أواخر الثمانينات انخفضت المساعدات للأردن، حيث تراجعت من 10.9% من الناتج المحلي في عام 1990 إلى 4.5% عام 1997 (صندوق النقد العربي، 2000م، ص281)، واتساع فجوة الموارد من نصف مليار دينار في عام 1980 إلى مليار وربع في 1996 (خضير، 2002م، ص28).

ب. ارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض الخارجي للأردن من 4.7% خلال الفترة 1973-1980 إلى 8.1% خلال 1981-1988 خصوصاً بعد انخفاض المساعدات الخارجية.

جمهورية مصر العربية: الأسباب تتمثل في جوهرها بتدني مستوى الكفاءة الاقتصادية كالتالي:

أ. تزايد الاقتراض الخارجي من المصادر الخاصة مقابل تراجع الاستدانة من المصادر الرسمية، بحيث زادت نسبة

182%، ولم تتوفر لدى اليمن بيانات في هذه الحقبة لانقسامها السياسي.

ب. المرحلة ما بين 1975 و1980 شهدت أكبر طفرة نوعية في الحصول على القروض الخارجية، والسبب هو سخاء الجهات الدائنة بعد تحول الدول العربية عن المعسكر الشرقي والذي عزى البعض هذا السخاء كونه نوع من التوريث والتبعية لمقدرات هذه الدول (كيلة، 1992، ص29). فمثلاً نمت ديون الأردن إلى 305%، وتونس 230%، الجزائر 268%، سوريا 325%، لبنان 370% وهي الأكبر مديونية، مصر 304.5%، المغرب 240% جميعها فقط في خمس سنوات.

ج. في عام الأزمة 1982 أحجم الدائنون عن تقديم القروض في ظل حالة عدم اليقين عن قدرة المدين على السداد فارتفعت بمعدلات أقل بكثير من الفترة ما قبل الأزمة الدولية كالتالي: (47%، 7%، 36%، 81%، 59%، 50%، 22%) لكل من الدول التالية (الأردن، تونس، السودان، سوريا، لبنان، مصر، المغرب) بالترتيب، ومن ثم تبدأ أسواق الإقراض تتعافى بحذر شديد وتحصل الدول على قروض إضافية خلال فترة 1985 إلى بداية 1990 لإبقاء قدرتها على السداد، فالارتفاع في منسوب الديون كان متوازناً لكل الدول باستثناء مصر التي كان لها نصيب الأسد في الاقتراض نتيجة للعجز المتتالي لموازنتها الداخلية في تلك الفترة.

د. ثم تباينت أحجام الديون فمثلاً لبنان بدأ بإصدار سندات وارتفع دينه عام 2000 بمعدل يفوق 300% عن 1995، أما باقي الدول انخفضت ديونها كالجزائر وسوريا ومصر والمغرب واليمن والأردن.

2. أسباب تزايد الديون الخارجية للدول العربية المقترضة:

دولة لبنان: ترجع أسباب تفاقم الديون لدولة لبنان لما يلي:

أ. ما ألحقته الحرب الأهلية والعدوان الإسرائيلي في بداية 1982 وما صحبه من إعادة ترميم البنى التحتية فلجأت للاعتماد الخارجي على شكل قروض. بجانب التضخم الموهل الذي حصل فيها في 1987 بنسبة 500%.

الثانية أكثر من 80% من ناتجها والذي زاد من عبء اقتصادها.

ثانياً: وضعية الدول العربية المقترضة حسب الناتج المحلي والديون الخارجية:

1. وضعية دول الحالة حسب الناتج المحلي: للتعرف على التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي فإنه سيتم التركيز على عنصرى الاستثمار والصادرات باعتبارهما من أهم مكونات الأداء الاقتصادي، ولتسهيل الدراسة سيتم سرد الدول حسب الترتيب الذي وضعته الملاحق الاقتصادية في التقرير الاقتصادي العربي الموحد كما في الجدول (2):

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	8.4	8.9	9.5	10.1	11.1	12.5	15.6	17.7	22.6	25.6	27.5	28.8	30.9	33.6
تونس	19.4	19.9	21	24.9	28.2	29	30.9	35.6	40.8	43.5	44.2	45.9	45.1	47.4
الجزائر	54.7	55.1	56.9	68	85.3	103	117	136	171	141	159	199	207	210
السودان	12.3	15.7	18.1	21.3	26.6	35.1	36.3	46.5	58	54.6	62	67.3	63.1	66.5
سوريا	19.3	21	21.7	20.8	24.5	28.3	33.3	40.4	52.5	53.9	59.1	64.2	45.6	32.1
لبنان	17.2	17.6	18.7	19.8	21.4	21.8	22.4	25	30	34.9	39.1	40	42.4	44.7
مصر	99.8	94.4	90	77.1	82.4	98.3	107	130	163	189	219	231	225	248
المغرب	37	37.7	40.4	49.8	56.9	59.5	65.6	75.2	88.8	91.3	91.1	99.2	95.6	104
اليمن	9.4	10.2	11.1	12.3	14.3	17.8	19	21.5	26.9	26.3	31.1	31.4	32.8	39.5

ملاحظة: تم تقريب اجمالي الناتج المحلي في البيانات السابقة لأقرب نسبة مئوية للدول التي تخطى ناتجها الـ 100 مليار دولار لتسهيل الدراسة.

المصدر: عمل الباحثين بالاستعانة بالبنك الدولي، قاعدة بيانات الحسابات القومية للدول الأعضاء 2000-2013.

يلاحظ من الجدول (2) أن الناتج المحلي لدول الحالة ارتفع من عام لآخر في كل فترات الدراسة باستثناء مصر الذي شهد ناتجها انخفاضاً ملحوظاً حتى نهاية 2003، وكذلك سوريا وما عانت من فوضى أمنية وصراعات بين تنظيمات عدة بعد عام 2011، الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة من قبل هذه الدول بتنويع قاعدة الإنتاج والزيادة في مساهمة القطاعات الغير نفطية في توليد الناتج المحلي، كما يعكس هذا التطور النجاح النسبي الذي حققته في مجال الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها مؤخراً. ولعل التغيرات التي طرأت على الناتج المصري والذي انخفض بنسبة (5.4%، 4.6%، 14.3%) للسنوات من 2000 حتى 2003 بالترتيب، كان سببها انخفاض العائدات من الصادرات للقطاعات الأولية من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الاستهلاك ليبلغ متوسط معدل التغير لسنوات الانخفاض المذكورة (20.1%-)، ولو تم فحص الاستثمار يلاحظ انه سجل تراجعاً واضحاً بنسبة 7.8%،

يلاحظ من الجدول (2) أن الناتج المحلي لدول الحالة ارتفع من عام لآخر في كل فترات الدراسة باستثناء مصر الذي شهد ناتجها انخفاضاً ملحوظاً حتى نهاية 2003، وكذلك سوريا وما عانت من فوضى أمنية وصراعات بين تنظيمات عدة بعد عام 2011، الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة من قبل هذه الدول بتنويع قاعدة الإنتاج والزيادة في مساهمة القطاعات الغير نفطية في توليد الناتج المحلي، كما يعكس هذا التطور النجاح النسبي الذي

ويلاحظ أيضاً تذبذب وبطء النمو في الناتج المحلي لأغلب الدول في السنوات الثلاثة الأخيرة (انظر الجدول 3) يعزى لحالات عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل الثورات العربية. وللتعرف أكثر على الناتج المحلي لدول الحالة يلزم بيان تطوراتها، مع التركيز على مكون الصادرات باعتباره محور موضع الديون الخارجية ومؤشرها الحقيقي من فترة لأخرى كالتالي:

7.2%، 10% على التوالي في السنوات ذاتها أي بمتوسط معدل تغير -25% (لمزيد من المعلومات، انظر الملحق رقم 5/2 الخاص بهيكل الإنفاق على الناتج المحلي بالأسعار الجارية الصادر عن صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009م، ص309)).

جدول 3 يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الحالة بالأسعار الثابتة (2001-2013) سنة الأساس 2005													
الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	5.3	5.8	4.2	8.6	8.1	7.9	8.5	7.6	2.3	3.1	2.6	2.7	2.8
تونس	4.9	1.7	5.6	6	4	5.7	6.3	4.6	3.1	3.7	0.5	4.7	2.5
جزائر	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1	3	2.8	3.3	2.8
السودان	6.2	5.4	7.1	7.4	6.3	11.3	10.2	6.8	4	4.5	3.3	10	6
سوريا	5.2	4	1.6	5.8	6.5	5	5.7	4.5	6	3.2	3.6-	5.5-	6-
لبنان	4	3.4	3.2	7.5	1	0.6	7.5	9.3	8.5	7	2	2.2	0.9
مصر	3.5	2.4	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2	7.2	5.2	1.8	2.2	2.1
المغرب	7.6	3.3	6.3	4.8	3	7.8	2.7	5.6	4.9	3.3	5	2.7	4.4
اليمن	4.6	3.9	3.1	4	5.6	3.2	3.3	3.6	3.8	8.2	15.1	2.5	4.2

المصدر: عمل الباحثين بالاستعانة ببيانات البنك الدولي، الحسابات القومية 2000-2013. بيانات سوريا مأخوذة من تقرير الاسكوا (2013م، ص24).

يرجع سببها الأول والأخير للصراعات السياسية الأمنية التي تعيشها تلك الدول.

2. وضعية الدول العربية حسب الديون الخارجية المستحقة ومؤشراتها:

وللتعرف على هذه المؤشرات وما تعكسها من أعباء على الاقتصاديات المختلفة للدول العربية المقترضة، ينظر أولاً في تطورها من عام لآخر في الجدول (4) التالي:

ويبدو أن السنوات الأولى التي شهدت انخفاضاً في معدلات النمو لدول الحالة تعرضت أسعار الصرف فيها لتقلبات مختلفة، وإذا ما تم التدقيق في القطاعات التي قادت النمو المتواضع يلاحظ أن الصناعات الاستخراجية نمت بسبب ارتفاع الأسعار وليس نتيجة زيادة الإنتاج، وبدلالة اقتصادية أكثر أن النمو لم ينعكس على التشغيل والتوظيف، أما المكون الثاني الذي قاد النمو المتباطئ هو قطاع التشييد والخدمات والتأمين والذي في غالب الدول يتركز في يد رجال الأعمال. أما السنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضات

جدول 4 يوضح تطور إجمالي الديون الخارجية لدول الحالة بالمليار دولار (2001-2013)													
الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	6.6	7.2	7.5	7.5	7.1	7.1	7.3	5.1	5.4	64.9	63.1	69.7	11.3
تونس	12.0	12.9	3,15	19.0	18.9	18.0	20.1	21.9	21.9	22.5	23.6	24.5	25.8
جزائر	22.7	22.6	23.3	21.8	17.1	5.6	5.6	5.9	5.6	5.6	4.4	3.6	2.0
السودان	20.6	23.6	25.7	26.2	27.0	27.6	31.1	33.5	35.7	37.4	38.9	39.6	42.0
سوريا	3.6	3.8	4.1	4.3	4.9	4.2	5.1	5.3	4.6	4.4	4.3	3.9	3.8

26.1	24.1	20.6	20.2	20.9	20.8	20.9	20.0	18.8	18.3	15.5	14.5	9.5	لبنان
40.2	38.8	33.6	34.9	33.2	32.1	32.8	28.9	29.6	31.0	30.5	28.8	27.9	مصر
33.0	25.2	22.0	20.7	19.3	16.4	14.8	13.7	12.4	13.9	14.3	13.9	14.0	المغرب
7.6	7.2	6.0	6.1	6.0	5.8	5.8	5.4	5.1	5.3	5.3	5.0	4.8	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة حتى 2013.

الإبلاغ عن الدين المطبق بالبنك الدولي يفرق بين إجمالي الدين الخارجي والدين الخارجي القائم، وما هو موجود في الجدول يتبع الدين الخارجي القائم.

3. هيكل الديون الخارجية للدول العربية المقترضة:

تنقسم إلى صنفين الأولي ديون رسمية وخاصة لكنهما مضمونتين حكومياً، والثانية ديون تقدمها جهات خاصة غير مضمونة، وسيتم حساب فقط مجموع الديون العامة المضمونة، أما ما تبقى فيتبع للديون الخاصة المضمونة والغير مضمونة، وهي التي تقدمها الجهات الرسمية كالحكومات والمؤسسات الدولية والتي تتميز بانخفاض معدل فائدتها وطول مدة سدادها، على النحو التالي الموضح في جدول (5):

يلاحظ من الجدول (4):

أن الديون الخارجية للدول العربية تتذبذب من سنة لأخرى، فتبين البيانات أن ديون بعض الدول كسوريا والجزائر والأردن- باستثناء العام 2013- تناقصت، في حين آخر هناك دول ديونها آخذة بالتزايد كالبنان والسودان ومصر وتونس ولعل السبب في ذلك هو الظروف الخاصة لكل دولة، وتجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة من سنوات البحث شهدت نمواً في الدين الخارجي ليس بسبب زيادة اعتماد تلك الدول على هذا المورد من التمويل؛ وإنما يعزى السبب لعمليات الجدولة وفترات السماح التي استفادت منها الدول سابقاً وقد حان موعد استحقاقها في السنوات الأخيرة (حسين، 2006، ص3). لذلك نجد اختلافاً في الإحصاءات الخاصة بالدين الخارجي الصادرة من البنوك المركزية لدول الحالة، كما أن نظام

جدول 5 يوضح نسبة الديون العامة المضمونة إلى إجمالي الديون الخارجية لدول الحالة (2000-2013)¹

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008	2010	2011	2012	2013
الأردن	83.9	87.1	88.4	95.0	95.6	93.6	94.0	93.1	93	80	74	77
تونس	62.8	60.9	59.1	58.6	58.4	56.8	57.1	56.3	60	86	89	91
الجزائر	75.0	77.5	77.8	77.2	76.5	76.2	41.9	45.6	55	73	66	69
السودان	78.8	82.8	81.5	80.7	80.2	81.1	81.1	80.7	81	86	88	90
سوريا	94.1	94.3	99.7	99.8	99.9	100	100	100	100	100	100	100
لبنان	-	-	-	-	-	95	96	98	97	98	97	98
مصر	95.5	89.3	92.6	95.2	96.0	89.9	91.6	91.2	93	99.9	99.9	99.9
المغرب	66.7	66.5	69.5	65.0	66.4	65.2	69.6	75.7	78	88	87	85
اليمن	98.4	98.8	98.7	98.5	98.4	99.8	99.8	99.9	100	100	100	100

¹السنوات المستبعدة من الجدول رقم (5) لم يطرأ أي تغيير عليها مقارنة بالسنوات التي تسبقها وهما عامي 2007 و2009.

المصدر: عمل الباحثين: البنك الدولي، حسابات الديون الخارجية للدول الاعضاء 2000-2013.¹

¹ يقوم البنك الدولي بتغيير بيانات الديون الخارجية للدول الاعضاء بسبب اختلاف الدين القائم عن المستحق ... وللمزيد من المعلومات متابعة نشرات البنك الدولي التالية:
World Bank, Global Development Finance, External Debt Report, 2000-2013.

4. مؤشرات عبء الدين الخارجي:

تستهدف هذه المؤشرات دراسة السلوك العام للدين الخارجي من أجل إتاحة الفرصة لتحليل الوضع المالي الخارجي للدولة، ويذكر منها:

أ. المؤشر الأول: نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة الديون إلى الناتج المحلي من المؤشرات التي تدل على هذا العبء، بسبب أنه مرتبط بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي والذي يعتبر كما أسلفنا سابقاً بأنه من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام، بل يسميه بعض الاقتصاديين بالمقدرة الإيفائية للديون، أو المؤشر الذي يعكس قوة الاقتصاد في مواجهة الديون المستحقة والجدول (6) التالي يوضح هذا المؤشر:

ويلاحظ من الجدول (5) أن ديون دول الحالة تستحق لجهات رسمية بحيث تبلغ نسبتها إجمالاً ما يزيد عن 70%، والتي تتصف مدفوعات الفائدة عليها كما بينتها تقارير الأونكتاد بالمعتدلة إذا ما قورنت بديون الجهات الخاصة التي تقرض بمعدلات فائدة عالية وانخفاض مدة تسديدها وقصر فترات السماح، ويبين الجدول أن الدول التي قدرت نسبتها من الدين الغير مضمون صفرًا يعتبر مجمل ديونها مضمونة من قبل الحكومة 100%، بمعنى أن الجهات الدائنة أحجمت في الفترات الأخيرة من تقديم هذا النوع خوفاً من احتمالات التعثر المالي وعدم القدرة على السداد في وقت قصير.

جدول 6 يوضح النسبة المئوية التقريبية لإجمالي الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (لأعوام مختارة)												
الدولة	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	80	75	66	56	52	43	24	24	24	22	22	33
تونس	60	56	65	65	57	56	48	48	48	50	53	54
الجزائر	46	40	26	17	5	4	3	4	3	2	1	1
السودان	157	143	119	81	63	55	59	60	54	58	59	63
سوريا	22	19	17	17	12	12	10	8	7	7	8	12
لبنان	42	79	84	85	88	83	70	60	54	51	56	58
مصر	27	33	39	33	27	25	20	18	16	14	15	16
المغرب	48	38	28	21	21	20	18	21	23	23	25	32
اليمن	51	47	39	30	29	24	19	21	19	19	22	19

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعداد 2000-2013.

من الجدول (6) السابق يلاحظ التالي:

1. الاقتصاد الأردني: منذ بداية الألفية حتى نهاية 2005

تجاوزت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي المستوى الحرج حسب تصنيف البنك الدولي وهو أكثر من 50%، إلا أنه في السنوات الأربعة الأخيرة انخفضت النسبة إلى أقل ما يكون والسبب يعود لعمليات إعفاء الدين أو عمليات الجدولة

التي أجراها مع الدائنين، ومما يؤكد ذلك أن البنك الدولي صنف الأردن دولة منخفضة الدخل متوسطة المديونية.

2. الاقتصاد التونسي: وضعه أكثر صعوبة لأنه تعد المستوى الحرج للأعوام الثمانية الأولى، وتراوحت حول نفس المستوى في السنوات الأخيرة، بمعنى أن عبء المديونية يعتبر فيه مرتفعاً أكثر من الأردن. ان الدين الخارجي لتونس ارتفع أكثر مقارنة بالسنوات السابقة وهذا له دلالاته الاقتصادية بأن

مع أنها ازدادت حتى 2004، ومن ثم أخذت بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها، ومع أن التصنيف الدولي ما زال يضعها في مجموعة الدول التي يعتبر العبء فيها معتدلاً نسبياً إلا أنه مؤخراً انخفض التصنيف الائتماني لديونها، والسبب يعزى لتردي الوضع الأمني وانخفاض الاحتياطات الدولية، الذي سيكون له الأثر السلبي على فرص الاقتراض المستقبلي.

8. الاقتصاد المغربي: نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر بدأ ينخفض حتى نهاية 2008 بسبب نمو الناتج المحلي بمعدلات أكبر من نمو الدين الخارجي لها وهو ما زال في المستوى الآمن ولم يصل للمستوى الحرج لكن مع 2009 و 2010 بدأ هذا العبء يزداد ثانية بسبب التوسع في الاقتراض الخارجي لتمويل خطط الاستثمارات الضخمة التي أقرتها.

9. الاقتصاد اليمني: مع ازدياد الدين منذ 2000 حتى 2013 إلا أن مؤشر عبء الدين بالنسبة للناتج المحلي انخفض في نهاية 2010، والسبب ليس قيامها بسداد الديون بل الزيادة التي حققها الناتج المحلي والتي ارتفعت بمعدل تقريبي 67% خلال فترة البحث، بينما الدين الخارجي نما بمعدل تقريبي 19% لذلك وإن لم تتجاوز ديونها المستوى الحرج إلا أنها تواجه صعوبات في السداد خاصة بعد الاحداث السياسية في السنوات الاخيرة.

ب. المؤشر الثاني: نسبة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات:

تكمّن الدلالة الاقتصادية في هذا المؤشر في أن عائدات الصادرات هي التي تجلب النقد الأجنبي للاقتصاد والتي تستخدم في دفع وتمويل معظم أقساط الدين، لذلك تعتبر حصيلّة الصادرات من أهم ما يمكن استخدامه لمعرفة تطور حجم وأعباء الديون الخارجية في الاقتصاد، والذي يوضحه الجدول (7) التالي:

الاقتصاد التونسي مرتفع المديونية، بل يمكن القول بأنه دخل في نهاية 2013 الوضع الحرج حسب تصنيف البنك الدولي بمعدل يفوق الـ 50%.

3. الاقتصاد الجزائري: كانت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي منخفضة جداً بل أصبح يصنف من أكثر الدول العربية المقترضة انخفاضاً في هذا المؤشر، والسبب أن الجزائر حققت معدلات نمو مرتفعة إضافة لأنها لجأت لعمليات السداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الذي بدوره أدى لانخفاض مستوى هذا المؤشر، والتي بدأت تظهر نتائجها من خلال بيانات 2012 و 2013 والتي لم تتعد نسبتهما لـ 1%.

4. الاقتصاد السوداني: فيما يتعلق بالسودان كما هو ملاحظ من الجدول أن النسبة تجاوزت 100% حتى نهاية 2004، أما في السنوات الخمسة الأخيرة انخفضت بشكل ملحوظ والسبب يرجع إلى أن السودان استفادت من المبادرة المتعددة الأطراف لإعفاء الدين، لذلك صنفت من المؤسسات الدولية بأنها دولة شديدة الانخفاض في الدخل ومرتفعة المديونية.

5. الاقتصاد السوري: الدولة الوحيدة التي لم يتعدى فيها هذا المؤشر مستواه الحرج بل أن الاقتصاد السوري تتوفر لديه القدرة على تحمل هذا العبء، ويعتبر أدائها فوق المتوسط بالنسبة للدول العربية المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء الدين (صندوق النقد العربي، 2001م، ص 149).

6. الاقتصاد اللبناني: من الواضح بأنها دولة تخطت مستوى الأمن والذي يفقدها القدرة على تحمل هذا العبء والأسباب كثيرة تم ذكرها سابقاً، ولكن نشير لأهمها ألا وهو أن النمو في الناتج المحلي لم يكن بالقدر الكاف مقارنة ببعض الدول، والسبب يعود للأحداث السياسية والأمنية التي عاشتها الدولة.

7. الاقتصاد المصري: إن النسبة ما زالت في حدود المستوى الأمن ولم تتعدى المستوى الحرج في السنوات العشرة الأخيرة

جدول 7 يوضح نسبة تقريبية لإجمالي الديون الخارجية إلى الصادرات لأعوام مختارة من الفترة (2000-2013)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	168	153	170	161	109	88	42	50	78	86	87	76
تونس	135	128	135	137	134	115	88	111	133	117	116	117
الجزائر	122	105	112	89	35	10	7	11	7	2.7	2.6	2.8

السودان	875	945	1178	1024	566	471	231	405	361	494	851	503
سوريا	57	47	45	62	42	32	28	27	55	23	30	39
لبنان	306	372	480	470	403	420	283	422	686	315	292	37
مصر	145	161	177	148	92	82	60	64	132	83	85	85
المغرب	172	99	116	70	52	61	50	105	153	99	96	94
اليمن	120	138	134	125	74	69	61	89	84	77	89	88

المصدر: منظمة التجارة العالمية والتنمية بيانات الحسابات القومية للدول الأعضاء، قاعدة البيانات الأعداد من 2000-2013.

يلاحظ الباحثان من الجدول (7) ما يلي:

تتوافر لديه المواد البترولية التي ارتفعت أسعارها مما نجم عنه إجماع في الطلب العالمي لصادراته.

4. إن عبء الدين الخارجي بمقياس هذا المؤشر بالنسبة للبنان مرتفع للغاية ليس بسبب تدني صادراته فحسب، بل لتوسعه في إصدار سندات فاقمت من حجم ديونه فإذا استمر بنفس وتيرة الزيادة فمن المنتظر تصنيفه كاققتصاد غير قادر على تحمل ديونه.

5. وفي تونس يتذبذب هذا المقياس نتيجة للتغيرات التي تتطور بها إجمالي الديون الخارجية لهذا البلد، كما يمكن ملاحظة أن الصادرات تنمو بمعدلات مطمئنة لذلك.

6. أما في كل من المغرب واليمن من الملاحظ أن النسبة انخفضت بسبب زيادة الصادرات حتى نهاية 2008 ثم ترتفع ثانية والسبب زيادة الديون وليس انخفاض صادراتهما.

ج. المؤشر الثالث: نسبة مدفوعات الفائدة إلى الصادرات من السلع والخدمات:

يبين هذا المؤشر مدفوعات الفائدة من حصيللة الصادرات، بمعنى أنه كلما ارتفع هذا المؤشر يدل على زيادة الأعباء على عاتق الاقتصاد نتيجة لزيادة الاعتماد على الاقتراض الأجنبي كما يوضحه الجدول (8) التالي:

1. معدل هذا المؤشر للأردن ينخفض حتى نهاية 2001 ومن ثم يتزايد في 2003 بسبب ارتفاع الدين، ليأخذ بعد ذلك بالتناقص حتى عام 2008 الناجم عن زيادة الصادرات وانخفاض ديونها، لكن من الملاحظ أنه يدخل جولة ارتفاع في نهاية 2009 وسبب آخر هو انخفاض الصادرات وتشدد تمويل التجارة بعد الأزمة العالمية.

2. نسبة الانخفاض في هذا المؤشر لكل من الجزائر وسوريا هي نسبة واضحة وكبيرة، والسبب ناجم عن الانخفاض في الديون المستحقة والسداد المبكر، وأيضاً التوسع في الصادرات وإذا ما قورن متوسط نسبة التغير في الديون الخارجية مع متوسط نسبة التغير في الصادرات حتى نهاية 2008 سنجد أنها ان الصادرات الجزائرية ارتفعت بمتوسط معدل نمو 18.47% مقابل انخفاض الديون الخارجية لها في نفس الفترة بمعدل متوسط مقداره 12.84%، في حين كانت متوسط نسبة نمو الديون الخارجية السورية في نفس الفترة 4.1% مقابل متوسط نمو للصادرات بمقدار 14.9% حتى نهاية لنفس الفترة.

3. وبخصوص انعكاس هذا المؤشر على اقتصاد السودان فمن الواضح أنه منذ بداية 2000 حتى نهاية 2005 يصنف السودان بأنه غير قادر على تحمل عبء الدين الخارجي لأنه تعدى المستوى الآمن لهذا المقياس بكثير لكن بعد 2006 استفاد السودان من الإعفاءات وعمليات الجدولة المتكررة البسيطة لبعض ديونه، كما أنه حقق زيادات في صادراته نهاية 2008 ومن ثم بدأ هذا العبء يزداد ثانية مع الأزمة المالية العالمية وتشدد شروط التجارة الخارجية باعتبار السودان

جدول 8 يوضح النسبة المئوية لمدفوعات الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات لأعوام مختارة من (2000-2013)

الدولة	2000	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	7.6	3.8	3.2	2.4	6.3	5.8	2.8	2.3	2.0	2.5	2.3	2.6
تونس	5.6	5.3	5.2	4.7	5.4	4.5	3.3	3.8	3.3	3.2	3.1	3.8
الجزائر	6.7	5.8	4.0	2.9	1.1	0.3	0.2	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1
السودان	2.2	1.8	2.2	2	1.1	1.1	0.7	1.3	0.8	1.0	1.6	0.9
سوريا	1.7	1.3	1.8	1.2	1.0	0.9	0.7	0.8	0.6	-	-	-
لبنان	-	-	-	-	9	8.6	6.1	6.6	6.8	5.8	5.2	-
مصر	3.2	4.2	3.8	2.7	2.1	1.9	1.6	1.9	1.8	1.9	2.0	-
المغرب	9.1	8.8	9.0	3.9	3.1	2.8	2.4	2.8	3.1	2.4	2.5	3.2
اليمن	1.1	1.1	1.1	1.2	2.9	3.3	2.7	3.6	2.8	2.6	2.7	2.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببيانات الأونكتاد، 2000-2004، وباقي السنوات من قاعدة بيانات البنك الدولي 2015.

لظروفها المالية لم تسدد مدفوعات الفائدة المستحقة عليها خلال الفترة المذكورة (البنك المركزي اللبناني 2005، ص3).

د. المؤشر الرابع: نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات: تأتي أهميته بشموله على جميع المدفوعات الخارجية والذي يحسب بجمع أقساط الدين مع مجموع الفوائد مقسوما ناتجها على حصة الصادرات كما هو موضح في الجدول (9) التالي:

من الملاحظ في الجدول (8) السابق أن مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الصادرات الخاصة بحالة الأردن انخفضت من 6.75% إلى 1.36%، والسبب يعود إلى ارتفاع حصة الصادرات، بجانب انخفاض إجمالي القروض الخارجية بسبب عمليات الإعفاء والجدولة التي حظيت بها الأردن. أيضاً بالنظر في مدفوعات الجزائر وسوريا يلاحظ أنها تسجل المرتبة الأكثر انخفاضاً بين دول الحالة بسبب انخفاض أصل الدين الخارجي لكليهما. لكن المدفوعات اللبنانية هي الأكثر ارتفاعاً لأن دينها الخارجي مرتفع جداً، والذي ظهر جلياً في بداية الألفية حتى نهاية 2004 فنظراً

جدول 9 يوضح نسبة خدمة الدين الخارجي التقريبية إلى حصة الصادرات لأعوام مختارة من (2000-2013)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2013
الأردن	18.1	15.9	12.8	21.9	11.7	9.1	8.2	7.4	22.6	5.0	6.6	6.7
تونس	21.5	14.8	16.8	14.8	15.8	13.7	18.0	13.0	8.5	11.8	11.7	11.8
الجزائر	19.9	22.3	20.7	16.7	16.6	12.0	23.2	2.1	1.4	2.1	0.8	0.7
السودان	7.5	5.0	6.0	7.0	8.0	6.0	2.8	3.0	3.2	2.7	5.1	3.5
سوريا	6.8	6.3	5.6	5.9	6.1	5.5	3.7	3.4	3.3	4	3.3	4.3
لبنان	34.3	49.2	61.4	69.6	22.0	23.1	27.9	23.8	23.1	23.5	19.9	14.2
مصر	8.6	9.3	11.8	13.5	10.0	9.7	8.9	5.1	5.4	5.8	7.5	6.1
المغرب	18.9	16.5	16.1	16.5	11.6	10.0	8.4	9	7.3	8.6	9.9	15.3
اليمن	5.2	6.5	4.3	4.0	4.9	2.8	2.9	1.3	2.8	36	2.6	2.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، أما السنوات الثلاث الأخيرة من حسابات البنك الدولي وهي بيانات أولية.

يلاحظ من الجدول (9):

و. أما السودان واليمن فيجمعهما كذلك عطف الدائنين بإعفاء جزء من مديونيتهم خصوصاً بعد أن تلقت السودان وعداً من المبادرة المتعددة الأطراف لإلغاء الدين الخارجي في 2005. وأخيراً نمت الصادرات اليمنية بنسبة 40% فانخفضت معدلات خدمة الدين إلى الصادرات، ولا ننسى أن اليمن دولة لديها ثروات نفطية فمع ارتفاع أسعار المواد الأولية يجني اقتصادها المزيد من العملات الأجنبية اللازمة للسداد.

5. نظرة تحليلية للمديونية الخارجية الفلسطينية:

أ. الاقتصاد الفلسطيني منذ قدوم السلطة الوطنية 1994-

1999:

عانى الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية متراكمة تتضح معالمه في معدلات النمو المتواضعة التي حققها في القطاعات المكونة لنتاجه المحلي الإجمالي عبر الزمن، ومن أبرز هذه الاختلالات والتشوهات ما أصاب قطاعه الخارجي المتكون في صافي صادراته، حيث أن معظم وارداته تتكون من سلع وخدمات استهلاكية وليست وسيطة أو رأسمالية، وليس خفياً أن التشوهات والتي خلفت التبعية الاقتصادية هي نتاج الإجراءات الإسرائيلية التي عمدت الحكومات المتعاقبة على تكريسها من خلال إحكام السيطرة على الاقتصاد الوطني ونهب ثرواته لا سيما الزراعية منها وتدمير قاعدته الإنتاجية (مسلماني وآخرون، 1999م، نسخة الكترونية). ومع بداية إعلان اتفاقية المبادئ التي تمخض عنها قيام سلطة فلسطينية والتي بدأت بإدارة الأوضاع الاقتصادية شهدت المناطق الفلسطينية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية التي امتدت من 1994 حتى 1996 (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2006م، ص295)، والجدول (10) التالي يوضح مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني كالتالي:

جدول 10 يوضح الناتج القومي والمحلي بالأسعار الجارية و نصيب الفرد منها 1994-1999						
1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان / السنة
5850	5144	4500	3864	3612	3097	الناتج القومي بالمليون دولار
4750	4100	3589	3413	3112	2624.5	الناتج المحلي بالمليون دولار
1940	1847	1753	1694.6	1680.5	1503	نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار
1575	1538	1450	1446	1447	1274	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشاط الاقتصادي 1999.

أ. انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات في الأردن منذ عام 2000 إلى 2009 إلى أدنى نسبة باستثناء عام 2003، حيث أنه في عام 2008 سدد جزءاً من مديونيته فزادت أقساطه وارتفع المعدل بشكل كبير جداً وفي نهاية نفس العام تمت جدولة بعض ديون الأردن مع الأطراف الدائنة الأمر الذي أدى لانخفاض.

ب. أما في تونس يلاحظ انخفاضاً طفيفاً لهذا المؤشر لأنه سدد أقساط مستحقة في حين أنه لم يستفد من الإعفاءات أو جدولة ديونه، وتبقى تونس ثاني أكبر دولة تتحمل عبء الدين الخارجي بعد لبنان بدلالة هذا المؤشر.

ج. وبالنسبة للجزائر وسوريا اعتمدتا على السداد المبكر في الأعوام 2004 و 2005 و 2006 لذلك لوحظ ارتفاع هذا المؤشر بشكل عام في تلك الفترة ومن ثم انخفاضه في نهاية فترة البحث لأدنى مستوياته بانخفاض الأقساط والمدفوعات المستحقة عليهما.

د. حافظ لبنان على موقعه في ارتفاع كافة مؤشرات عبء المديونية لتخلفها عن السداد أحياناً وارتفاع فوائد مدفوعاتها الدولية، ويعود السبب في التخلف عن السداد هو تعرض سعر الليرة اللبنانية لضغوطات حادة بعد عام 2001 وتدخل البنك المركزي للحفاظ على سعر صرف مستقر وعمد إلى بيع الدولار فانخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية (صندوق النقد العربي 2000م، ص336).

هـ. أما مصر فقد زادت صادراته بشكل متسارع منذ 2000 حتى نهاية المدة بمعدل نمو يصل لـ 60%، بمعنى أن هذا المؤشر سينخفض لأن نمو خدمة ديونها أقل بكثير من نمو الصادرات.

18.5%- كان ينمو بمعدلات منخفضة بلغت 9.7% و 5.1% للعامين 1996 و 1997 على التوالي، متأثراً بحالات عدم الاستقرار الأمني، مما أدى لتراجع نمو قطاع الاستثمار، والذي ألقى بظلاله على مجمل الناتج المحلي وبعد انقشاع هذه الموجة اخذ الناتج المحلي بالنمو بمعدلات مطمئنة بلغت 14.2% و 15.8% في العامين 1998 و 1999 على التوالي.

ب. الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2000-2013:

يمر الاقتصاد الوطني منذ اندلاع الانتفاضة بأزمات عميقة منذ بداية الألفية الثالثة؛ وتوضح بيانات الجدول (11) التالي حالة الاقتصاد في هذه المرحلة:

يلاحظ من الجدول (10) أن الناتج القومي ينمو بمعدلات منخفضة، فمثلاً سجل معدل نموه تراجعاً بمقدار 6.9% في العام 1996 مقارنة بالعام الذي يسبقه، حيث بلغ معدل النمو 16.5%، وهذا التراجع نتيجة للأوضاع الأمنية التي تدهور فيها الاقتصاد مصاحباً للإغلاقات المتكررة للمعابر، لينمو بعد ذلك بمقدار 16.5% في العام 1997 وهي فترات الرواج الاقتصادي وارتفاع عدد العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي والتي تعتبر دخولهم صافي دخل ملكية يضاف للناتج القومي، إلا أنه نما بعد ذلك بمعدلات منخفضة قليلاً في العامين 1998 و 1999 تقدر نسبتهما بـ 14.3%، 13.7% على التوالي. ويلاحظ أيضاً أن الناتج المحلي باستثناء العام 1995 التي بلغت معدل نموه

جدول 11 يوضح مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الجارية - بالمليون دولار										
النشاط	2000	2001	2002	2003	2005	2006	2008	2009	2010	2013
الناتج	4579	3897	3433	3841	4634	4619	6247	7268	8913	12579
استهلاك	5821	5000	4688	5050	5609	5722	8167	95169	10855	14664
استثمار	239.5	1127	883.3	1082	1276	1420	1206	1504	1921	2775
فجوة موارد	2637	2230	2139	2291	2250	2523	3126	3810	3897	4846
صادرات	857	437.9	379.8	409.1	613.3	678.3	960	1133	1367	2080
الواردات	3,494	2668	2519	2700	2864	3202	4086	4943	5264	6927

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، مؤشرات الاقتصاد الكلي لأعوام مختارة من 2000-2013.

3. تراخت فيها معدلات الاستهلاك وانخفاض الاستثمار والصادرات.

ج. المديونية الخارجية الفلسطينية:

القروض الخارجية للسلطة مرهونة بتطورات عمليات السلام المتحققة على الأرض شأنها شأن المساعدات أيضاً، ويلاحظ أنه تتطور منذ قدوم السلطة في 1994 من 30 مليون دولار إلى 38.3 مليون دولار في 1995 ثم ارتفعت قيمته لتتجاوز 51 مليون دولار في العام 1996 متأثرة بالتوسع في بناء مؤسسات الدولة، ثم أخذت هذه القروض بالانخفاض بنسب 12.5% عام 1997 لتبلغ قيمتها 44.7 مليون دولار، وانخفضت بنسبة 7.7% عام 1998 و 27.4% عام 1999 ثم ارتفعت بنسبة 21% في العام 2000 عن العام 1999 لتبلغ إجمالي القروض في ذمتها

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

1. تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة جراء الممارسات الإسرائيلية ازدادت وتيرتها، مما أدى لانخفاض متكرر في الناتج المحلي للعامين 2001، 2002 بمعدل انخفاض 15%، 12% على التوالي. أما في السنوات من 2003 حتى 2005 فقد ارتفع الناتج المحلي بمعدل 12%، 9%، 10% لتحسن الصادرات الاستهلاك والاستثمار بنوعيه.
2. أما في العام 2006 والذي أعقب الانتخابات الفلسطينية شهد الناتج المحلي انخفاضاً بعد الحصار المالي للحكومة وحجز إيرادات السلطة وما رافقها من حصار للمعابر وتشدد التبادل التجاري بين فلسطين والعالم.

36.2 مليون دولار من الأطراف الدائنة (الأطراف الدائنة هي الأوبك، البنك الإسلامي وبنك التنمية الزراعية الدولية). والجدول البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، الصندوق العربي للإنماء، (12) التالي يوضح قروضها الخارجية:

جدول 12 يوضح مؤشرات الدين الخارجي للاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الجارية ¹ - بالمليون دولار												
النشاط	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين الخارجي	520	560	597	611	624	629	1034	1087	1043	1597	1601	1743
نسبته لناتج	12.3	14.3	17.3	14.5	13.4	13.6	16.5	16.1	13.9	15.2	14.2	13.8
نسبته إلى الصادرات	60.6	128	157	126	102	93	108	1187	112	89	86	83

لتم استبعاد بعض السنوات لعدم حدوث تغيرات في احصاءاتها عن السنوات التي تسبقها مثل العامين 2003 و 2007.

المصدر: عمل الباحثين بالاستعانة بالتقرير السنوي لسلطة النقد، إحصاءات الدين الخارجي والحسابات القومية 2000-2013.

ويتضح من الجدول (12):

1. آثار الدين الخارجي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:

أ. الأثر على الصادرات:

يمكن الأثر السلبي للدين الخارجي على هذا القطاع بالأخص فيما يتعلق بخدمة الدين والتي تعتبر في الحقيقة اقتطاع من حصيلة القرض ليرتد ثمانية لجيوب الدائنين، فمع ارتفاع هذا العبء يزداد الضغط على فائض موازين المدفوعات (خليل، 1994م، ص1431)، كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي ومن ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين ربما تدفع القطاعات الاقتصادية لتحويل رؤوس الأموال للخارج بدلاً من ادخالها بسبب التخوف المستقبلي من خدمة الدين.

ب. الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

تعبئة المدخرات المحلية:

يمكن اعتبار أن ارتفاع خدمة الدين سيخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي هذا الأثر عندما تشعر الدولة بصعوبات في الوفاء بسداد المستحقات والفوائد المتراكمة في ظروف وحالات العسر المالي ففرض الدولة على دخل وأرباح شركات الاستثمار المباشر بعض القيود في صورة ضرائب لسداد ما عليها من التزامات خارجية، إضافة إلى الضغط على الاستثمار الخاص مسببة انحرافات في توزيع الاستثمارات، وأيضاً تؤدي لضعف القدرة على استيعاب استثمارات جديدة. ويؤثر الدين الخارجي على

1. الدين الخارجي للسلطة ينمو بمعدلات مرتفعة عام 2000 عن

العام 1999 وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة وتزايد حاجة السلطة لتمويل ما يقدم عليه الاحتلال من هدم ودمار، أما بعد العام 2001 حتى 2006 يلاحظ أنه ينمو بمعدلات منخفضة تتراوح ما بين 5% - 19% كحد أقصى واستخدمت حصيلته لتمويل عجز الموازنة المتفاقم.

2. أما بالنسبة لمؤشرات الدين الخارجي للسلطة الفلسطينية فتعتبر

في معظمها منخفضة سواء كانت نسبته إلى الناتج المحلي أو نسبته إلى الصادرات، لكن يلاحظ ارتفاع مؤشر الدين للصادرات في العام 2002 بأكثر من 150% وهو يقترب من الحد الآمن حسب تصنيف البنك الدولي لأي دولة مدينة.

3. لكن من الجدير ذكره أن الدين الخارجي للسلطة الفلسطينية

لعام 2013 ما زال يشهد نمواً مضطرباً بالرغم من انخفاض قيمة العجز الخارجي مسجلاً تراجعاً بنسبة 11.6% عن العام 2012 "لصافي الصادرات" (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2013م) وفيما لو بقي بنفس الوتيرة من المحتمل أن يعكس آثاراً سلبية في ضوء عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص ذاتية للنمو.

جدول 13 يوضح نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات				
		Method	T	Sig
G	Level	ADF	0.158	0.963
		P.P	1.145	0.996
	1st. Differences	ADF	3.404	0.025
		P.P	0.3016	0.048
DEP	Level	ADF	0.315	0.975
		P.P	0.351	0.975
	1st. Differences	ADF	4.552	0.001
		P.P	4.552	0.001
EXP	Level	ADF	1.751	0.999
		P.P	5.327	1.000
	1st. Differences	ADF	4.688	0.001
		P.P	4.699	0.001

ينصح من الجدول (13) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة قبل اخذ الفروقات كانت غير ساكنة، بينما تكون السلسلة ساكنة عند اخذ الفرق الاول.

ب. تحليل التكامل المشترك (Cointegration test):

استخدم الباحث اختبار Engle & Granger للتكامل المشترك من خطوتين حيث يتم أولاً تقدير معادلة التكامل المشترك بين الناتج المحلي و الدين الخارجي وذلك على النحو الموضح في الجدول (14) التالي: (2)

$$y_t = \alpha + \beta x_t + e_t$$

جدول 14 نتائج اختبارات التكامل المشترك للبواقي			
	Method	Statistics	Sig
Level	ADF	1.236	0.108
	P.P	0.4331	0.333
1st. Differences	ADF	1.971	0.492
	P.P	3.00	0.001

ويتضح من خلال الجدول (14) السابق رفض فرضية العدم وذلك بعد مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) الجدولة (الدرجة) طبقاً لـ (Mackinnon, 1991)، مما يعني سكون بواقي معادلة التكامل المشترك بين كل من GDP و DEB و EXP وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي والدين الخارجي والصادرات .

ج. تحليل العلاقة السببية:

من أجل قياس السببية في الأجل القصير بين متغيرين فقد تم

المدخرات المحلية باعتبار أن الأعباء الناجمة من خدمة الدين المتمثلة في مدفوعات الدين تستقطع جزءاً من الدخل في صورة تسريبات لا يستفيد منها هذا الدخل القومي بل تعتبر جزءاً من استهلاك الدخل وبالتالي يضغط هذا العبء على المدخرات الإجمالية ويحرم الاستثمار من الاستفادة منه

ج. الأثر علي التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف والتضخم:

يعتبر أثر سعر الصرف على الدين كسيف ذو حدين، فبالرغم من أنه يرفع تكاليف الدين الخارجي إلا أنه عندما تلجأ الدولة لتخفيض سعر الصرف، فقد يشكل أداة اقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، من خلال أن السعر المنخفض للصرف سيشجع التصدير وينعش القطاعات المنافسة للاستيراد والذي بدوره سيجلب النقد الأجنبي، والذي هو عامل من عوامل حل مشكلة الدين بحد ذاته. ومن ناحية التضخم فإنه يحدث خللاً في الميزان التجاري، فعند وجود تضخم سيرتفع سعر تكاليف عناصر الإنتاج، مما يؤثر على أسعار سلع التصدير ويحدث عجز في الميزان التجاري (سبيغل، 2007م، ص11).

2. الاختبار القياسي لفرضيات الدراسة 1990-2013:

تم استخدام نموذج من ثلاثة متغيرات، الناتج المحلي GDP كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي بجانب المتغيرات المستقلة التالية: الدين الخارج DEP، وقد اختيرت الصادرات EXP كمتغير خارجي باعتبار أن فجوته تسبب الدين الخارجي، ومن ناحية أخرى جميع مؤشرات الدين الخارجي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$GDP = f(DEP, EXP) + \varepsilon = a + b_1 EXP + b_2 DEP + \varepsilon$...
 ε : تمثل حد الخطأ، a: الثابت، b1، b2: هي معلمات النموذج الواجب تقديرها. ولتعليل الفرضية سنجري تحليل مدمج لدول الحالة كمجموعة واحدة، ثم نجري الاختبار لكل حالة على حدة كالتالي:

أ. التحليل المدمج لدول الحالة:

نجري اختبار جذر الوحدة بتطبيق اختبار ديكي-فولر المطور المركب واختصار (ADF)، واختبار فيليبس-بيرون واختصاراً (p-p). والجدول (13) التالي هو ما أظهرته النتائج:

	DEP GDP	5.706	0.026
	GDP EXP	2.340	0.141
	EXP GDP	4.058	0.05
السودان	GDP DEP	0.032	0.858
	DEP GDP	6.997	0.015
	GDP EXP	1.212	0.284
	EXP GDP	0.494	0.490
سوريا	GDP DEP	0.437	0.515
	DEP GDP	0.984	0.333
	GDP EXP	0.131	0.720
	EXP GDP	9.754	0.005
تونس	GDP DEP	0.080	0.381
	DEP GDP	8.064	0.010
	GDP EXP	0.106	0.747
	EXP GDP	4.318	0.05
اليمن	GDP DEP	0.3852	0.063
	DEP GDP	2.936	0.102
	GDP EXP	0.937	0.344
	EXP GDP	2.835	0.107

يتضح من الجدول (15) ان الدين سببا في الناتج المحلي في كل من الجزائر والسودان و تونس، بينما الصادرات سببا في الناتج المحلي لكل من مصر، الاردن، المغرب و سوريا. كذلك الحال فان الناتج المحلي سببا في دين المغرب.

د. تقدير نموذج الانحدار:

هنا تم تقدير نموذج الانحدار باستخدام النموذج الجمعي (Pooled Estimation)، وذلك بدمج السلاسل الزمنية مع

استخدام منهجية سببية جرانجر (Granger's Causality)، ويستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة F المعطاة في نتائج اختبار جرانجر للسببية، من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة (المطلقة) بالقيمة الجدولية (الدرجة) لها، وترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية، موضعا بالجدول (15) التالي:

جدول 15 اختبار العلاقة السببية			
الدولة	فرضية العدم: Ho	إحصائية F	الاحتمالية (Probability)
الجزائر	GDP DEP	0.503	0.486
	DEP GDP	5.361	0.031
	GDP EXP	0.051	0.822
	EXP GDP	0.168	0.685
مصر	GDP DEP	0.089	0.767
	DEP GDP	0.942	0.343
	GDP EXP	0.004	0.946
	EXP GDP	21.046	0.000
الاردن	GDP DEP	2.206	0.153
	DEP GDP	0.852	0.366
	GDP EXP	0.325	0.574
	EXP GDP	5.809	0.025
لبنان	GDP DEP	1.22	0.282
	DEP GDP	3.486	0.076
	GDP EXP	1.648	0.213
	EXP GDP	0.700	0.412
المغرب	GDP DEP	14.742	0.001

جدول 16 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Country	ADF		PP	
	Level	1st. Differences	Level	1st. Differences
الجزائر	0.440	38.982**	0.325	39.929**
مصر	0.645	43.500**	3.778	104.518**
الأردن	0.186	44.030**	5.019	51.017**
لبنان	0.125	27.619**	0.055	27.752**
المغرب	0.258	26.99**	0.389	27.03**
السودان	7.988	15.181**	0.560	40.948**
سوريا	11.186	35.246**	2.252	31.062**
تونس	0.262	38.379**	0.200	35.225**
اليمن	3.357	43.301**	3.089	64.148**

*** معنوي عند مستوى معنوية 0.01

* معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يبين الجدول (16) نتائج اختبار جذر الوحدة، حيث يظهر من خلال هذه النتائج انه لا يمكن رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم سكون السلسلة وذلك عند المستوى (level)، بينما بعد اخذ الفرق الأول للمتغيرات فان قيم الاختبار تبين انه يمكن رفض فرضية عدم السكون، أي أن السلسلة تكون ساكنة بعد اخذ الفرق الأول للمتغيرات.

و. اختبار التكامل المشترك:

يظهر من خلال الجدول السابق أن هناك بعضا من الدول كانت السلاسل الخاصة بها متكاملة من الدرجة الأولى، حيث تم تقدير نموذج الانحدار الخطي لكل دولة بمفردها وذلك باستخدام مستوى (level) لمتغيرات هذه الدول، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$(GDP_t) = \alpha + \beta_1(EXP_t) + \beta_2(EXD_t) + e$$

أما الدول التي لم تظهر معنوية في اختبار التكامل المشترك فقد تم استخدام الفرق الأول (First Difference) لتقدير النموذج وهو كالتالي:

$$\Delta(GDP_t) = \alpha + \beta_1\Delta(EXP_t) + \beta_2\Delta(EXD_t) + e$$

البيانات المقطعية لمتغيرات النموذج، حيث تم تقدير النموذج الجمعي باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Square Method، وقد تم دمج بيانات السلسلة الزمنية (24 مشاهدة) لكل دولة من الدول التي شملتها الدراسة (9 دول) في تقدير النموذج، حيث تفترض هذه الطريقة أن مجموعة الدول هي مجموعة متجانسة لها نفس الميل (slope)، ونفس الثابت (constant) حيث حصلنا على النتائج التالية:

$$GDP_{it} = 0.075 + 0.079EX_{it} - 0.079DEP_{it}$$

$$t = (6.303) \quad (2.329) \quad (6.659)$$

$$\bar{R}^2 = 0.3413 \quad dw=1.60$$

تشير المعادلة المقدرة الى ان قيم (t) المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أن جميعا اكبر من قيم (t) الجدولية 2.0210 كما أن قيمة DW= 1.60 تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل الى 34% من التباين في متغير الناتج المحلي، أما عن اثر الصادرات على الناتج المحلي فان تغير قيمة الصادرات بمقدار 1% ستؤدي لتغير الناتج المحلي بمقدار 0.34% بنفس الاتجاه زيادة او نقصان بينما تشير الإشارة السالبة لمعلمة الدين الخارجي إلى وجود اثر عكسي للدين الخارجي على الناتج المحلي، حيث ان زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% سيؤدي لتراجع الناتج المحلي بمقدار 0.08.

ه. النموذج الفردي للدول:

من خلاله سيتم تقدير نموذج الدراسة لكل دولة بمفردها، أي أن متغيرات النموذج ستكون عبارة عن سلسلة زمنية عبر الفترة 1990-2013، وتشمل على 24 مشاهدة وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على متغيرات الدراسة للتحقق من سكون السلسلة، باستخدام اختبار ديكي-فولر فكانت النتائج موضحة في الجدول (16) التالي:

من التغير في الناتج المحلي، كما ان قيمة اختبار $DW=2.09$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

الأردن: كانت معادلة الانحدار المقدرة

$$(GDP_t) = 1.95 + 1.052(EXP_t) + 0.008(EXD_t) + e_t$$

(0.072) (3.072) (2.082)

في ضوء النتائج فإننا نقبل المعلمة الخاصة بالصادرات عند مستوى 0.05 بينما لا نقبل المعاملات الخاصة بثابت الانحدار والدين الخارجي اذ انها غير معنوية، وهذا يعني ان للصادرات علاقة طردية بالناتج المحلي، فزيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 1.05%. وبلغت قيمة $F=435.65$ مما يعني ان النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.97 مما يدل على ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 97% من التغير في الناتج المحلي، كما ان قيمة اختبار $DW=1.649$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

لبنان: كانت معادلة الانحدار المقدرة

$$(GDP_t) = 3.893 + 0.901(EXP_t) + 0.145(EXD_t) + e_t$$

(1.367) (2.982) (1.038)

في حين نقبل المعلمة الخاصة بالصادرات عند مستوى 0.05 فإننا لا نقبل المعاملات الخاصة بثابت الانحدار والدين الخارجي حيث كانت غير معنوية، وهذا يعني ان للصادرات علاقة طردية بالناتج المحلي اذ ان زيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.9%. وبلغت قيمة $F=233.5$ مما يعني ان النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.95 مما يدل على ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 95% فقط من التغير في الناتج المحلي، كما ان قيمة اختبار $DW=1.584$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

المغرب: كانت معادلة الانحدار المقدرة

$$(GDP_t) = 2.219 + 0.732(EXP_t) + 0.162(EXD_t) + e_t$$

(2.316) (3.804) (2.703)

في ضوء النتائج فإننا نقبل جميع معالم النموذج عند مستوى 0.05 وهذا يعني ان للصادرات علاقة طردية بالناتج المحلي وان زيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.73%. وكذلك فان زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج

وبناء على ذلك فقد تم تقدير معادلة الانحدار لكل دولة من الدول التي شملتها الدراسة، وذلك على النحو التالي الموضح في الجدول (17):

جدول 17 التكامل المشترك (Cointegration Test)					
البعد	Tau	Z	البعد	Tau	Z
الجزائر	4.434*	26.945**	السودان	2.504	8.903
مصر	5.240**	25.63**	سوريا	4.169	26.33
الأردن	5.720**	91.43**	تونس	2.36	9.71
لبنان	2.73**	82.26**	اليمن	3.455	15.997
المغرب	4.32**	25.56**			

ومن الجدول (17) يمكن صياغة معادلات دول الحالة:

الجزائر: كانت معادلة الانحدار المقدرة

$$(GDP_t) = 10.408 + 0.387(EXP_t) - 0.319(EXD_t) + e_t$$

(2.917) (3.142) (3.021)

تدل معادلة الانحدار المقدرة على ان هناك علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي حيث ان الزيادة في الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج المحلي بمقدار 0.39% وقد بلغت قيمة اختبار $F=361.68$ مما يعني ان النموذج جيد لتمثيل البيانات اذ ان قيم ت المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية (2.069)، بينما بلغ معامل التحديد المعدل 0.97، والذي يشير إلى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 97% من التغير في الناتج القومي، كما أن قيمة اختبار $DW=1.609$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

مصر: كانت معادلة الانحدار المقدرة

$$(GDP_t) = 0.63 + 0.68(EXP_t) + 0.37(EXD_t) + e_t$$

(1.206) (2.640) (1.364)

في حين نقبل المعلمة الخاصة بالصادرات عند مستوى 0.05 فإننا لا نقبل المعاملات الخاصة بثابت الانحدار والدين الخارجي حيث كانت غير معنوية، وهذا يعني ان للصادرات علاقة طردية بالناتج المحلي، فزيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.68%. وبلغت قيمة $F=8.17$ مما يعني ان النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.801 مما يدل على ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 80.1% فقط

في ضوء النتائج فإننا نقبل المعلمة الخاصة بمتغير الدين الخارجي عند مستوى 0.05 بينما لا نقبل المعلمة الخاصة بمتغير الصادرات، وهذا يعني أن للدين الخارجي علاقة طردية بالنتائج المحلي وأن زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.5%. وبلغت قيمة $F=8.21$ مما يعني أن النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.45 مما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 45% من التغير في الناتج المحلي، كما أن قيمة اختبار $DW=2.05$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

اليمن: كانت معادلة الانحدار المقدرة:

$$(GDP) = -3.208 + 0.973(EXP) + 0.524(EXD) + e$$

$$t = (1.052) \quad (3.639) \quad (2.643)$$

في ضوء النتائج فإننا نقبل المعلمة الخاصة بكل من متغيري الصادرات والدين الخارجي عند مستوى 0.05 بينما لا نقبل المعلمة الخاصة بثابت الانحدار، وهذا يعني أن الصادرات والدين الخارجي لهما علاقة طردية بالنتائج المحلي، وأن زيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج المحلي بمقدار 0.97% وأن زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.5%. وبلغت قيمة $F=261.11$ مما يعني أن النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.96 مما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 96% من التغير في الناتج المحلي، كما أن قيمة اختبار $DW=1.79$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

فلسطين: كانت المعادلة المقدرة:

$$(GDP) = 2.595 + 0.832(EXP) + 0.051(EXD) + e$$

$$t = (2.345) \quad (2.861) \quad (1.407)$$

حيث تظهر النتائج وجود معنوية إحصائية لمعلمة الصادرات، بينما لا يوجد معنوية إحصائية لمعلمة الدين الخارجي حيث كانت القيمة المحسوبة لاختبار t أقل من القيمة الجدولية. ويلاحظ وجود علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي إذ أن زيادة الصادرات بمقدار 1% تؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.83%، أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت $R^2 = 0.96$ مما يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 96% من التغير في

بمقدار 0.16% وبلغت قيمة $F=889.29$ مما يعني أن النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.98 مما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 98% من التغير في الناتج المحلي، كما أن قيمة اختبار $DW=1.64$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

السودان: كانت معادلة الانحدار المقدرة:

$$(GDP) = -8.46 + 0.05(EXP) + 1.79(EXD) + e$$

$$t = (2.517) \quad (1.406) \quad (2.917)$$

في ضوء النتائج فإننا نقبل المعلمة الخاصة بمتغير الدين الخارجي عند مستوى 0.05 بينما لا نقبل المعلمة الخاصة بمتغير الصادرات، وهذا يعني أن للدين الخارجي علاقة طردية بالنتائج المحلي وأن زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 0.05%. وبلغت قيمة $F=169.54$ مما يعني أن النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.94، مما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 94% من التغير في الناتج المحلي، كما أن قيمة اختبار $DW=1.75$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

سوريا: كانت معادلة الانحدار المقدرة:

$$(GDP) = 0.307 + 1.032(EXP) + 0.032(EXD) + e$$

$$t = (1.307) \quad (3.973) \quad (1.839)$$

في حين نقبل المعلمة الخاصة بالصادرات عند مستوى 0.05 فإننا لا نقبل المعاملات الخاصة بثابت الانحدار والدين الخارجي حيث كانت غير معنوية، وهذا يعني أن للصادرات علاقة طردية بالناتج المحلي وأن زيادة الصادرات بمقدار 1% يؤدي لزيادة الناتج بمقدار 1.32%. وبلغت قيمة $F=143.24$ مما يعني أن النموذج جيد لتمثيل البيانات، أما معامل التحديد المعدل فبلغ 0.92 مما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نحو 92% من التغير في الناتج المحلي، كما أن قيمة اختبار $DW=1.636$ تشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

تونس: كانت معادلة الانحدار المقدرة:

$$(GDP) = 0.011 + 0.249(EXP) + 0.521(EXD) + e$$

$$t = (1.360) \quad (1.969) \quad (2.824)$$

التوصيات:

1. يجب على دول الحالة قاطبة أن تبتعد عن الديون الخاصة لأنها تمتاز بشروط صعبة يستحيل خدمتها في الوقت القصير مما يشكل عبئاً ثقیلاً على تلك الاقتصاديات.
2. يتوجب على فوائض الأرصدة العربية أن تتوجه للوجهة العربية في صورة استثمارات تعود بالنفع العام على كل الاقتصاديات المستقبلية لها، لأن الاقتراض هي تدوير للفوائض والتي من المستحسن أن تدور في فلك عربي-عربي، بدلاً من إيداعها في بنوك غربية في صورة استثمارات هائلة تقوم باستثمارها في الدول الغربية متحملة مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
3. إن الاقتراض من الجهات الدولية يجب أن يكون موجهاً فقط للأغراض المنتجة، وتجنب الاقتراض من أجل دعم الموازنات الحكومية فقط.
4. لا يجوز لصانعي القرار الاقتصادي في الدول المدينة تخفيض العملة المحلية عن قيمتها الحقيقية بكثير أمام العملات الأخرى لدي محاولات زيادة حصيللة صادراتها لأن ذلك من شأنه أن يسبب تضخماً ويزيد من رصيد القرض.
5. من المفيد والضروري دراسة وتحليل تجارب البلدان التي وقعت في شرك المديونية الخارجية في أمريكا اللاتينية وحتى في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي كالليونان مثلاً للاستفادة والتعلم واشتقاق الدروس الراهنة والمستقبلية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الأونكتاد. (2000-2013م). *تقرير التجارة والتنمية*. الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- البنك المركزي. (2000-2013م). *التقرير السنوي -دول الحالة الدراسية*.
- حسين، خليل. (2006م). *السياسات العامة بيروت: دار المنهل اللبناني*.
- خضر، حسين خضر. (2002م). *أزمة الديون الخارجية في الدول العربية*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

الناتج المحلي، كذلك فإن قيمة اختبار $DW = 1.628$ مما يشير لعدم وجود ارتباط ذاتي.

الخلاصة:

1. تعتبر الصادرات سبباً مباشراً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك يتوجب على دول الحالة المضي قدماً في تنويع قاعدتها التصديرية ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي.
2. يمثل الدين الخارجي تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النمو الاقتصادي "دول الحالة بالأسلوب الجمعي".
3. يؤثر الدين الخارجي سلباً على النمو الاقتصادي لدولة اليمن وتونس بشكل مباشر أما الدول الأخرى يبين النموذج القياسي أنها لم تؤثر سلبياً والتي يعزوها الباحثين ربما لحالات السداد الغير منتظم لدول الحالة بجانب حالات الاعفاء المتكرر من الدائنين.
4. إن المديونية الخارجية للسلطة الفلسطينية لا تشكل عبئاً على اقتصادها أو على المؤشرات الكلية أو حتى موازنتها، باعتبار أنه من النوع الميسر الذي تتراوح فائدته من 0-3% وفترات سداد تصل لحد الثلاثين سنة، لكن الخطورة تكمن في تعرض صانع القرار الفلسطيني إلى اشتراطات المقرضين من خلال الاشتراط في آلية ووجهة هذه القروض.
5. لا تتوفر لدى دول الحالة الدراسية قدرة وطاقة على الوفاء بخدمة ديونها باستثناء الجزائر.
6. للدين الخارجي آثاراً سلبية عدة تتسحب على التضخم والمخدرات وحصيللة الصادرات وأسعار الصرف خاصة المعوم والاحتياطات الدولية وميزان المدفوعات، ومن أكثر الأمور خطورة التي تعكس الجدارة الائتمانية لدول الحالة هي أن الاحتياطات الرسمية اللازمة لتغطية الالتزامات الخارجية لا تغطي وارداتها إلا لأشهر قليلة باستثناء الدولة الأقل مديونية وهي الجزائر.
7. رغم الحاجة الملحة للاقتصاديات العربية للجوء إلى الديون إلا أن القروض التي حصلت عليها تلك الاقتصاديات لم تحقق النمو الاقتصادي المستهدف.

- أبو مدللة، سمير. (2013م). تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 21(1)، 263-292. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2006م). *واقع الاقتصاد الفلسطيني*. بيروت.
- مسلماني وآخرون. (1999م). *الأوضاع الاقتصادية في فلسطين*. عمان: الشرق الأوسط. تاريخ الاطلاع: 5 يونيو 2015م، الموقع: <http://www.mesc.com.jo/Search.html>.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية. (2009م). *الكتاب السنوي - الفصل السادس*. مصر.
- ثانياً: المراجع الانجليزية:
- Club annual report. (2010-2012). Paris.
- World Bank. (1985). *Global Development Report*. New York: Oxford University.
- World Bank. (2003). *Global Development Finance, External Debt Report*. Washington: The World Bank.
- World Bank. (2010). *Global Development Finance, External Debt Report*. Washington: The World Bank.
- World Bank. (2012). *Global Development Finance, External Debt Report*. Washington: The World Bank.
- خليل، سامي. (1994م). *نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة*. الكويت: دار النهضة العربية للنشر.
- زكي، رمزي. (1991م). *محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث*. ط1. القاهرة: دار العالم الثالث.
- سبيغل، شاري. (2007م). *الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية*. الأمم المتحدة.
- سلامة، رمزي. (1990م). *اقتصاديات التنمية*. الإسكندرية: دار المعارف.
- شرر، فريدريك م. (2002م). *نظرة جديدة إلى النمو*، (تعريب أبو عمسه). السعودية: العبيكان.
- صندوق النقد العربي. (2002-2012م) *التقرير الاقتصادي الموحد*. الأعداد (2000-2012). أبو ظبي.
- أبو العطا، رياض صالح. (1998م). *ديون العالم الثالث*. القاهرة: دار النهضة.
- العقلا، محمد. (1999م). *مشكلة الديون الخارجية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- كلين، تيم. (2008م). *أساسيات الناتج المحلي*. مجلة التنمية والتمويل، 45(4)، 48-49.
- كيله، سلامة. (1992م). *الامبريالية ونهب العالم*. عمان: دار التنوير العلمي للنشر.